

## النواب يشيد بمرونة وزارة العدل في التوافق على تعديلات المشروع

## نعم نيابية لقانون المحاماة.. ومطالبة بالسماح لخريجي الشريعة بالترافع



ان هناك عددا كبيرا من خريجي الشريعة باحثين عن عمل، وان هذا الامر سيساعد بصورة كبيرة في توفير فرص عمل لهم. كما أشار النائب د. هشام العشري الى ان مملكة



لأنهم أصحاب تخصص وبمجرد ان يأخذوا دورات في المحاماة يستطيعون الترافع في المحاكم الشرعية، مضيفا

تغطية: وليد دياب وياسمين العقيديات

تصوير: عبدالأمير السلطنة

وافق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب احمد قراطة، على مشروع قانون المحاماة، وأحالته إلى مجلس الشورى، حيث أشاد النواب بمشروع القانون وبالتوافق الذي تم بين الحكومة ممثلة في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وبين لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب في اجراء التعديلات التي تمت على مشروع القانون والاخذ بمرئيات الجهات المعنية وخاصة جمعية المحامين البحرينية، لما لهذا القانون من أهمية كبيرة تفسر فئة مهمة وهي فئة المحامين.

بدوره قال النائب محمد موسى انه كان يتمنى ان يتم السماح لخريجي الشريعة بالترافع في المحاكم الشرعية، لافتا الى ان هذا الامر مطبق في المملكة العربية السعودية

البحرين بها أكثر من كلية يمكن لخريجها ممارسة مهنة المحاماة، مضيفا ان هذا الامر يتطلب ان يكون هناك برنامج لتبنيهم لسوق العمل، فيما طالب النائب عبدالواحد قراطة، بنقل تسجيل المحامين من وزارة العدل الى جمعية المحامين، موضحا ان هذا الامر سيدر على الجمعية ما يقارب 350 ألف دينار سنويا.

بدوره أكد النائب جلال كاظم أن إسناد جهة القيد الى وزارة العدل يأتي في سياق معالجة عدد من الإشكالات التي برزت في بعض مكاتب المحاماة، سواء على الصعيد التنظيمي أو المهني أو الأخلاقي، لافتا إلى أهمية تعزيز الرقابة لضمان الالتزام بالمعايير المطلوبة في ممارسة المهنة، ولفت إلى أن تطوير الإطار التشريعي لمهنة المحاماة يعكس إيجابا على بيئة الاستثمار، مبينا أن وجود قوانين واضحة ومنظومة قانونية متكاملة يعزز من ثقة المستثمرين، وخاصة في ظل ما تتمتع به البحرين من بنية تحتية متطورة وجهود مستمرة لاستقطاب الاستثمارات.

## دراسة مستفيضة لقانون المحاماة استمرت 14 اجتماعا

المنظمة لعمل شركات المحاماة الأجنبية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولفت الى ان أعمال اللجنة امتدت لتشمل دراسة مقارنة للتشريعات المنظمة لمهنة المحاماة في عدد (8) أنظمة قانونية، تمثلت في دول مجلس التعاون، ومصر، والأردن، وذلك للوقوف على الأطر التنظيمية المعمول بها في هذه الأنظمة. وأشار الى أن مهنة المحاماة ستظل ركيزة أساسية في منظومة العدالة، وشريكا أصيلا في تحقيق سيادة القانون ووضوح الحقوق والحريات، فهي ليست مجرد مهنة، بل رسالة قائمة على إعلاء قيم العدالة وترسيخ ضمانات التقاضي وتعزيز الثقة في النظام القانوني.

أكد النائب محمود فسران رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب ان مشروع قانون المحاماة يمثل ثمرة لجهود موسسي مكتب، حيث قامت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بدراسة دراسة مستفيضة غير أربعة عشر اجتماعا، إضافة إلى أحد عشر اجتماعا لفرق العمل المنبثق عنها، والذي حرص على الاستماع إلى مختلف الأطراف ذات الصلة. وأضاف ان اللجنة، اطلعت على دراستين قانونيتين أعدتهما قسم البحوث القانونية: تناولت الأولى مقارنة تشريعية بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنظيم مهنة المحاماة، فيما ركزت الدراسة الثانية على بيان الشروط والمعايير



## وزارة الإسكان: التوجيهات الملكية تمثل إطارا واضحا للعمل الحكومي



الوزارية المختصة ومجلس الوزراء. كما أضافت، أن هناك خططا لتوسيع نطاق هذه المشاريع وإطلاق مبادرات حضرية جديدة خلال الفترة المقبلة، بما يواكب تطلعات المواطن، مؤكدا استمرار العمل بروح الفريق الواحد لتقديم مشاريع تنموية تعزز الهوية الوطنية وتلبى احتياجات المواطنين. وأكدت أن تسليم القسائم السكنية سيتم بالتوازي مع تنفيذ البنية التحتية، بما يتيح للمواطنين الاستعداد المبكر للبناء، إلى جانب استمرار عمل اللجنة المختصة بالحالات الإنسانية للنظر في الطلبات ذات الظروف الخاصة.

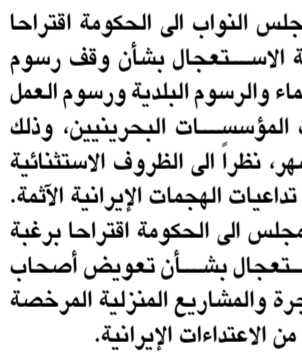
أكدت أمينة الرميجي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، بشأن الجدول الزمني لتنفيذ مشروع إنشاء 50 ألف وحدة سكنية، أن التوجيهات الملكية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة تمثل إطارا واضحا للعمل الحكومي، وقد جرى تحويلها إلى برامج وخطط تنفيذية يومية بالتنسيق مع مختلف الجهات. وأوضحت في ردها على عدة أسئلة نيابية، أن العمل يشمل تطوير مدن سكنية جديدة تخضع حاليا لدراسات بيئية واقتصادية، وفق جداول زمنية دقيقة، مع متابعة مستمرة عبر اللجان

## إرجاء تحصيل القيمة المضافة على السلع المستوردة



أحال مجلس النواب الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن التوسع في إرجاء تحصيل القيمة المضافة بشأن السلع المستوردة الخاضعة للقيمة المضافة واللازمة لاستمرار الأنشطة الإنتاجية، وذلك في ظل الصعوبات التي تعترض الأنشطة الإنتاجية في المملكة نتيجة للاعتداءات الإيرانية الأثمة على المرافق والاعيان المدنية والإنتاجية والمخاطر التي تعترض عمليات الشحن البحري ما يؤدي الى ارتفاع كلفة النقل.

## مطالبات بوقف بعض الرسوم وتعويز المتضررين



أحال مجلس النواب الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن وقف رسوم الكهرباء والماء والرسوم البلدية ورسوم العمل عن أصحاب المؤسسات البحرينية، وذلك مدة ستة أشهر، نظرا الى الظروف الاستثنائية الناجمة عن تداعيات الهجمات الإيرانية الأثمة. كما أحال المجلس الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن تعويض أصحاب سيارات الأجرة والمشايخ المنزلية المرخصة المتضررين من الاعتداءات الإيرانية.

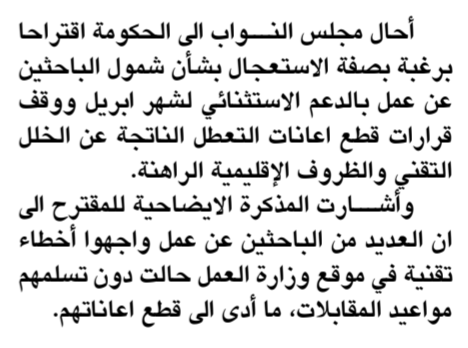
## رغبة نيابية بشمول الصيادين والساكنين ضمن دعم رواتب أبريل



موضوعية وعادلة أبرزها مساهمة عدد من هذه الفئات في صندوق التعطل، وخاصة الصيادين الذين يسدون الاشتراكات، بما يمنحهم أحيية الاستفادة من خدماته وخصوصا أن فئة من الصيادين مسجلة اختياريا في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ما يعكس التزامهم بالأنظمة الرسمية.

أحال مجلس النواب الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن شمول الصيادين المحترفين ومدربي السباحة وأصحاب سيارات الأجرة وسائقي حافلات النقل، دعم الحكومة لرواتب العاملين في القطاع الخاص خلال شهر ابريل من صندوق التعطل. وأكد النائب محمد العليوي، أن الفئات المستهدفة في هذا المقترح تشترك في كونها تعتمد على دخل يومي أو غير ثابت، ما يجعلها الأكثر تأثرا بأي ظروف استثنائية أو قرارات تنظيمية لاسيما وأن الصيادين المحترفين تأثروا بشكل مباشر نتيجة حظر صيد بعض أنواع الأسماك خلال شهري أبريل ومايو، ما أدى إلى انخفاض حاد في دخلهم. ولفت إلى أن مدربي السباحة يعتمد دخلهم على الإقبال اليومي الذي تراجع في ظل الظروف كما أن أصحاب سيارات الأجرة وسائقي الحافلات تأثر دخلهم نتيجة تراجع الحركة والتنقل، ما انعكس على قدرتهم على تحقيق دخل مستقل. وذكر العليوي أن شمول هذه الفئات ضمن دعم صندوق التعطل يستند إلى اعتبارات

## بدل التعطل المتوقف بسبب الخلل التقني



أحال مجلس النواب الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن شمول الباحثين عن عمل بالدعم الاستثنائي لشهر ابريل ووقف قرارات قطع اعانات التعطل الناتجة عن الخلل التقني والظروف الإقليمية الراهنة. ان العديد من الباحثين عن عمل واجهوا أخطاء تقنية في موقع وزارة العمل حالت دون تسلمهم مواعيد المقابلات، ما أدى الى قطع اعاناتهم.

## إسقاط قروض الإسكان عن منتسبي المؤسسات العسكرية والأمنية



أحال مجلس النواب الى الحكومة اقتراحا برغبة بصفة الاستعجال بشأن إسقاط قروض الإسكان عن منتسبي قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والحرس الوطني العاملين في الصفوف الامامية، والذي يأتي انطلاقا من الواجب الوطني في دعم وتقدير منتسبي هذه الجهات لما يقدمونه من تضحيات جسيمة في سبيل حفظ أمن الوطن واستقراره ووضوح سلامة المواطنين والمقيمين، بالإضافة الى تخفيف الأعباء المعيشية عنهم وعن أسرهم.

## قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



## السجن 5 سنوات لبحريني طعن آخر على ساحل المالكية

موقع المشاجرة، وبسؤال المتهم أقر بأنه اعتدى على المجني عليه بسكين. كما شهد الطبيب الشرعي بأنه بعد إجراء الكشف الطبي على المجني عليه، تبين أنه تعرض إلى إصابة طعن في الصدر نتيجة تزييف وتجمع دموي داخل التجويف الصدري، يتطلب تدخلا جراحيا ويحتاج إلى تركيب أنبوب تصريف صدري ومتابعة علاجية، وأن الطبيعة الفنية للإصابة تشير إلى تعرضه للاصطدام بجسم صلب ذات حافة حادة وطرف مدبب، أي سكين، وأن ما حدث يتفق مع ما ذكره المجني عليه، والتي نتج عنها عامة مستديمة بنسبة 1%.

وكان بلاغ ورد إلى غرفة العمليات يفيد بوجود مشاجرة بساحل المالكية انتهت بنقل شخص إلى مستشفى السلمانية جراء تعرضه لطعنة في الصدر، وبأخذ أقواله ذكر وقوع خلاف بينه وبين المتهم عبر الهاتف، وطلب منه الأخير الالتقاء على ساحل المالكية، وبالفعل توجه مع أصدقائه والنقى المتهم، الذي طلب منه التحدث على انفراد. وأضاف أنه فوجئ بقيام المتهم بضربه في منتصف صدره بسكين، شعر بالألم وسقط، وعليه تدخل أصدقائه وقاموا بسحبه وسحب السكين وإنقاذه حيث عثر على أداة الجريمة في

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى بسجن بحريني مدة 5 سنوات وأمرت المحكمة بمصادرة المضبوطات سكينين أداة الجريمة وذلك بعد إدانته بواقعة طعن آخر على ساحل المالكية، والتي انتهت بعامة مستديمة بنسبة 1%. حيث وجهت النيابة العامة أنه في 20 أكتوبر 2025 اعتدى على سلامة جسم المجني عليه، حيث قام بطعنه بواسطة سكين في منتصف صدره وأحدث فيه الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي، والتي أفضت إلى عامة مستديمة بنسبة 1%.

## السجن لزوجين آسيويين تسببا بالإهمال في وفاة رضيع ودفناه سرا

هذا العمر الحلمي يحتاج إلى رعاية طبية متخصصة للبقاء على قيد الحياة، وأن عدم تقديم تلك الرعاية يُعد حالة إهمال. كانت رققتها أثناء دفن الطفل، وتم الجثة، وبعد عمل المزيد من أعمال البحث والتحري تم التوصل إلى هوية المتهمه الثالثة ودورها المتمثل في دفن الطفل رفقة المتهمين. وشهد الطبيب الشرعي بأنه ورد إخطار هاتفي مفاده قيام متهمين بدفن جنين بالقرب من منزله عذاري وعلى أثر ذلك انتقل إلى موقع العصور على الجثة، حيث عاين جنسان الجنين وتبين أنه في حالة تحلل وأن عمر الجنين يتراوح ما بين ستة إلى سبعة أشهر، وتعدر تحديد جنسه وثبت اكتمال عظامه وخلوها من الكسور الحيوية، مع تحلل كامل للأشياء الداخلية، وعدم وجود إصابات تشريحية قاطعة يمكن الجزم بأنها سبب مباشر للوفاة، كما تعدر فنيا تحديد سبب الوفاة أو الجزم بحدوث حياة بعد الولادة أو تحديد مدة الحياة وبأن الثابت أن الحبل السري قد قطع بعد الولادة وربط بحيط غير طبي، بما يدل على عدم تلقي أي رعاية طبية أثناء الولادة، وأن الجنين في

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى زوجين آسيويين تسببا في وفاة رضيع لم يكمل شهره السابع بسبب سوء المعاملة والإهمال بعد عدم قيامهما بالمحافظة على حياته وسلامته ومراجعة الطبيب أثناء وبعد ولادته مما أدى إلى وفاته، حيث قاما بدفنه في إحدى المناطق المفتوحة بمساعدة المتهمه الثالثة من دون إخبار أحد، حيث عاقبتهما المحكمة بالحبس مدة ستة، والحبس شهرا للإقامة في البلاد بطريقة غير مشروعة وإبعادهم عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة.

كانت بداية الواقعة بمعلومات وصلت إلى جهات التحقيق من مصادر سرية مؤكدة تفيد قيام زوجين آسيويين بدفن طفلها في منطقة عذاري، وعلى أثر ذلك تم تحفيق التحريات وأكدت صحة المعلومة وتم التوصل إلى هويتها كما تم التوصل إلى أن المتهمه الأولى تعمل بشكل جزئي في شركة خاصة، وبسماح شهادة إحدى زميلاتنا في العمل أكدت أن المتهمه أخبرتها أنها وضعت حملها وبعدها تضاربت أقوالها حول الطفل، إلى أن علمت أنه توفي بعد يومين من الولادة وتم دفنه بإحدى الساحات القريبة من العمل.

## محتال يستولي على 12 ألف دينار من متقاعد بمكالمة احتيالية

العملات الرقمية. وكشف التقرير الفني الخاص بحساب المتهم عن وجود رسالة نصية تفيد بأنه تم إيداع المبلغ التقدي على دفعتان، من بينها 1897 دينارًا وبعدها 1455 دينارًا، كما أنه قام بتفعيل عدة بطاقات فيزا واستخدامها في جهات عدة، كما ثبت وجود محادثات مع شخص آخر يسأل عن البطاقة البنكية التابعة لذات البنك والرقم السري.

عبر هاتفه النقال مستخدماً ذات الحساب، وأنه في يوم الواقعة تم إيداع مبلغ مالي في حسابه يصل إلى 10000 دينار من دون علمه بمصدر تلك الأموال، فيما ثبت بمخاطبة البنك أن المتهم هو من قام بفتح الحساب عن طريق تطبيق إلكتروني، كما ثبت من كشف الحساب البنكي للمتهم أنه تم إيداع مبلغ تقدي بتاريخ الواقعة عن طريق دفعتان، وتم سحب المبلغ التقدي عن طريق التطبيق الإلكتروني لصالح شركة

شخص مجهول أخبره أنه يتواصل معه لمتابعة الشكوى، وبعدها تلقى اتصالا هاتفيا من نفس الشخص طالبا منه أن يضع بياناته وبيانات البطاقة البنكية في الرابط الإلكتروني لتسليم مكافأة والانتهاه من إجراء الشكوى، وفور إدخال البيانات تم سحب مبلغ 12 ألفا و756 دينارًا من حسابه. وبضبط المتهم أقر في تحقيقات النيابة العامة أنه قسام بتفعيل التطبيق الخاص بالبنك

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية عربي الجنسية بالسجن 5 سنوات والغرامة 10 آلاف دينار وإبعاده عقب تنفيذ العقوبة، بعد أن احتال على خمسيني واستولى منه على أكثر من 12 ألف دينار عبر مكالمة هاتفية أوهمه فيها أنه كسب جائزة مالية ويجب ادخال بياناته البنكية لتسليم مبلغ الجائزة. وكان المجني عليه الخمسيني تقدم بشكوى هاتفية لإحدى الشركات، بأنه تلقى اتصالا من